الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
16 December 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة ميخيا فيليس ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع) (A/C.3/71/3)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** (تابع) (A/71/18 و A/71/325 و A/71/327)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (تابع) (A/71/288 و A/71/290 و A/71/297 و A/71/301 و A/71/399)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (A/71/326 و A/71/318)

١ - **السيد روتيري** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): عرض تقريره الأول (A/71/301) المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٦٨/١٥١ و ٧٠/١٤٠) وقال إنه قرر التركيز على أهمية خطط العمل والهيئات المتخصصة الوطنية التي تقوم بدور أساسي في معالجة الأسباب الجذرية للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وفي صياغة السياسات التي تتصدى لتلك الأسباب.

٢ - وقال إن تقريره الثاني (A/71/325) المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٧٠/١٣٩ و ٧٠/١٤٠، يتناول تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/١٣٩ المتعلق بمحاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وبيّن أنه تناول الموضوع نفسه في مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/32/49) في حزيران/يونيه ٢٠١٦، عندما قدّم تقريره عن كراهية الأجانب (A/HRC/32/50) وتقريره عن بعثته إلى اليونان في أيار/مايو ٢٠١٥ (A/HRC/32/50/Add.1). وأضاف أنه سيقوم بزيارات قطرية إلى أستراليا وفيجي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو يشجع جميع الحكومات على تقديم ردود إيجابية على طلبات الدعوة.

٣ - **السيد سيبيدا أورفانيانوس** (المكسيك): قال إن أسس التمييز العنصري، التي وردت في المادة ١ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تُعتبر جرائم في ٢٨ من بين كيانات المكسيك الاتحادية الـ ٣٢، بما فيها التمييز والعنف الجنسيان. وتساءل عن كيفية إيجاد توازن في التشريعات الانتخابية بين السماح للأحزاب السياسية بحرية التعبير وبين حظر نشر الخطابات التمييزية أو خطابات الكراهية؛ وأضاف أنه يودّ الاطلاع على أفضل الممارسات والدروس المكتسبة فيما يتصل بمشاركة المجتمع المدني في تنفيذ البرامج وغيرها من الأنشطة الرامية إلى منع العنف العنصري.

٤ - **السيدة ماكساكاتو - ديسيكو** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يشاطر المقرر الخاص رأيه بخصوص الحاجة إلى قيام الدول بسن تشريعات وطنية لمكافحة التمييز العنصري، وأن حكومة جنوب أفريقيا، نظرا لتاريخ الفصل العنصري فيها، حريصة على معالجة تفاوتات الماضي، بما في ذلك سن تشريعات تجرّم العنصرية، وأن وفد بلدها يشاطر المقرر الخاص قلقه من خطر تعوّد المجتمعات تقبل خطاب الكراهية والأفكار المتطرفة. وأشارت إلى أن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تُستخدم لنشر العنصرية وكراهية الأجانب، وأعربت عن قلقها لأن بعض أجزاء من العالم يسودها الاعتقاد بأن نشر الدعوة إلى الكراهية على الإنترنت هو ظاهرة مقبولة. وطلبت من المقرر الخاص أن يُطلع أعضاء اللجنة على مزيد من المعلومات عن الآليات الوطنية المستخدمة في قياس التفاوت الاجتماعي، وكيف يمكن لتلك الآليات أن تسهم في استئصال جذور التمييز العنصري.

٥ - **السيدة واكر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة جميع أفعال التعصب

العنصري، بما فيها تلك التي تستهدف المهاجرين واللاجئين، وأن التشجيع على التسامح غير الإقصائي، والإدماج، والقيم المشتركة، إضافة إلى تعميق الوعي بالحقوق الأساسية، تمثل خطوات هامة في التصدي لتصاعد العنصرية وكراهية الأجانب. وأكدت أن الاتحاد الأوروبي مستعد لدعم المقرر الخاص في تحقيق هدفه المتمثل في تبسيط عملية الإبلاغ في إطار ولايته.

٦ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يوافق على أن الهيئات المتخصصة الوطنية تقوم بدور هام في منع العنصرية وكراهية الأجانب ومكافحتهما. وبيّنت أن عمل تلك الهيئات الوطنية في أوروبا تدعمها شبكة من الهيئات المعنية بالمساواة تموّلها المفوضية الأوروبية. ولكن ذكرت، مثلما أشار الممثل الخاص، أن فعالية تلك الهيئات تعوقها قلة الشفافية. وتساءلت المتكلمة إن كانت المشكلة تتمثل في مجرد نقص الموارد المالية، وماذا يمكن القيام به لتحسين الحالة.

٧ - **السيدة سافيتري** (إندونيسيا): قالت إن مسؤولية مكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التمييز العنصري، بما في ذلك تمجيد النازية والنازية الجديدة وأشكال العنصرية المعاصرة الأخرى تقع على عاتق الحكومات وجميع عناصر المجتمع. ولذلك فإنه يتعين على الدول أن تتخذ تدابير تحمي الأفراد من العنصرية، بما في ذلك وضع خطط عمل وطنية، وتنفيذها تنفيذا كاملا. وهي ترى أن التعليم والبرامج التوعوية من الوسائل الرئيسية لمكافحة العنصرية والصور النمطية. وأن من المهم ألا تغيب عن الأذهان الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، التي شددت على ضرورة أن تحظر القوانين أي دعوة إلى الكراهية لأسباب وطنية أو عرقية أو دينية تمثل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف. وطلبت من المقرر الخاص أن يقدم تفاصيل عن أفضل الممارسات التي تتبعها الدول في مواجهة تزايد إساءة استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي، وتساءلت عمّا يمكن للدول أن تقوم به في التصدي لإساءة الاستخدام تلك بدون المساس بحرية التعبير والرأي.

٨ - **السيدة ميدكالف** (المملكة المتحدة): قالت إن التزام حكومتها بمكافحة جريمة الكراهية تجسده خطة ''التصدي للكراهية''. وأن رئيسة الوزراء أعلنت في آب/أغسطس ٢٠١٦ عن إجراء دراسة لمعالجة أوجه التفاوت في نواتج الخدمات العامة. وأشارت إلى أن القلق يساور المملكة المتحدة بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تشجيع الخطابات العنصرية ونشرها. وتساءلت عن أحسن طريقة تتصدى بها الدول لتلك الأنشطة وعن كيفية تحقيق مزيد من الفعالية في التعاون مع المجتمع المدني لتبادل أحسن الممارسات بشأن هذه المسألة.

٩ - **السيدة موتشو** (المغرب): قالت إن الإطار الدولي لمنع العنصرية يظل ضعيفا، وأن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تحدث. ويجب اتخاذ تدابير وقائية وإدراجها في جميع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنصرية. وطلبت من المقرر الخاص أن يقدم مزيدا من المعلومات عن خططه وتوصياته المتعلقة بتحسين إعلان وبرنامج عمل ديربان، في ضوء ما حدث في الآونة الأخيرة من عودة العنصرية والعنف العنصري إلى الظهور، ومن تنامي الإيديولوجيات العنصرية وكراهية الأجانب.

١٠ - **السيدة هافليغر** (سويسرا): أعربت عن القلق الذي يساور وفدها بشأن عودة ظهور العنف العنصري بدافع كراهية الأجانب، والذي يستهدف بشكل خاص أفراد الأقليات، والمهاجرين، وطالبي اللجوء. وقالت إن لجنة القضاء على التمييز العنصري ركّزت نوعا ما على مكافحة خطاب الكراهية، ولكنها اقتربت في توصيتها العامة رقم ٣٥ من وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان ومفادها أن تجريم أشكال الخطاب العنصري ينبغي أن يقتصر على الحالات الجسيمة التي تمثل على نحو واضح تحريضا على العنف العنصري أو الكراهية، وأن التعبير عن الآراء بشأن الوقائع التاريخية لا يستوجب العقاب. وطلبت من المقرر الخاص رأيه بشأن هذه المسألة. وتساءلت أيضا عن أنجع شكل لتبادل المعلومات

عن أفضل الممارسات بين الجهات الفاعلة التي تتصدى للأحزاب السياسية والحركات والجماعات المتطرفة.

١١ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): أشار إلى توصيات المقرر الخاص المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٣٩/٧٠، وتساءل عمن سيتولى مهمة جمع البيانات التفصيلية عن حوادث العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وعن الطريقة المناسبة للقيام بذلك الجمع.

١٢ - **السيدة نيلسن** (الدانمرك): قالت إن بلدها قدّم تقارير عن هيئاته الوطنية المتخصصة وأمثلة عن عملها. وسألت المقرر الخاص إن كانت له أي مقترحات ملموسة عن الطريقة المثلى لقياس مختلف المبادرات لمكافحة التمييز العنصري بدون القيام بتنميط عرقي عند تسجيل البيانات عن الأصل العرقي. وتساءلت أيضا إلى أي مدى تؤثر العنصرية الممنهجة في القرارات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في أرضها، وتتسبب في قمع حقوقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وفي حرية عقد الاجتماعات السلمية.

١٣ - **السيد روتيري** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): قال إنه يجب تحقيق التوازن الجيد بين حرية التعبير وبين الحاجة إلى التصدي لخطاب الكراهية والتحريض على العنف. وفي حين أن هناك أخطارا تنتج عن الحد من حرية التعبير، فإن عدم مواجهة المشكلة يمثل خطرا أيضا. وأضاف أن حججا مؤيدة لحرية التعبير قُدمت في كثير من الأحيان لتبرير عدم اتخاذ اجراءات كافية لمواجهة مشكلة التحريض على العنف بدافع العنصرية وكراهية الأجانب، وأنه توجد مجموعة من التدابير التي يمكن للدول أن تتخذها في هذا المجال، وأن هناك ما يبرر تبريرا مقنعا اتخاذ تدابير تقارب في مستواها العقوبات الجنائية.

١٤ - وبيّن أنه لم يتمكن بعد من تناول مسألة قيام الآليات الوطنية بقياس التقدم المحرز نحو المساواة، ولكنه يدرك أن جنوب أفريقيا أثارت هذه المسألة أيضا في عام ٢٠١٥.

١٥ - وأضاف يقول إن عدم ظهور دور الهيئات المتخصصة الوطنية بجلاء يعود في جانب منه إلى قلة تمويلها وإلى وجودها في العواصم، وأيضا إلى أسباب أخرى. ففي العديد من الحالات، لا يظهر دور تلك الهيئات بسبب تهميش المواضيع التي تشغل بالها، فيكون عدم ظهورها انعكاسا لتنامي عدم الاكتراث بوجود العنصرية نفسها. وقال إن العنصرية والتمييز العنصري أصبحا، بشكل متزايد وبدون جلب الانتباه، أكثر قبولا، مما يجعلهما غير ظاهرين ومدعاة للقلق.

١٦ - وأضاف أن طابع الإنترنت العالمي الذي لا يعرف الحدود يمثل مشكلة لكل من يسعى إلى تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي. وذكّر بأنه قدّم تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان عن هذه المسألة، شدد فيه على الحاجة الى وضع آليات تتناول هذه القضايا في شراكة مع المؤسسات الوطنية، والدول، ومقدمي الخدمات. ومن بين الأمثلة التي تضمنها ذلك التقرير، إنشاء خطوط ساخنة للإبلاغ عن خطابات الكراهية، وتشجيع مقدمي الخدمات على إزالة ذلك المحتوى، طوعيا. ويمكن أيضا اتخاذ تدابير جنائية للتصدي للمخالفات المرتكبة على الإنترنت وخارجها.

١٧ - وأكد أنه يسعى، في تقاريره وفي المناقشات التي يجريها مع الدول الأعضاء، إلى التشديد على قيمة وأهمية الشراكات مع المجتمع المدني. وبيّن أن عمله جمعه بأكثر الأقليات العرقية تهميشا وأقلها ظهورا في العالم، وأن الخدمات الأساسية التي تتلقاها تلك الأقليات تقدّمها في العديد من الحالات منظماتُ المجتمع المدني. وعندما يهاجر الأشخاص إلى بلد جديد أو يصلون كلاجئين، يكون أعضاء المجتمع المدني، في معظم الأحيان، أول من يستقبلهم. ولذلك ينبغي إشراك المجتمع المدني في أي تدابير ترمي إلى التصدي للتمييز العنصري.

١٨ - وذكّر بأن إعلان ديربان أشار إلى الحاجة إلى وضع خطط عمل وطنية وإنشاء هيئات متخصصة. وبيّن أن خطط العمل الوطنية ضرورية لإشراك بقية القطاعات، وأن لها أهمية كبيرة في تنفيذ الإعلان. والتدابير التشريعية وحدها لا تكفي، والشعور بالتعرض للتمييز العنصري يبلغ أقصى حدته في مجال

الوصول الى الخدمات مثل الإسكان، والتعليم، والمنافع الاجتماعية، ولذلك فإن الحالة تتطلب تدخلات برنامجية.

١٩ - وأعلن أنه ينوي القيام بزيارتين قطريتين في أواخر ٢٠١٦، وأنه طلب زيارة عدة بلدان أعضاء. وأعرب عن أسفه لأنه لم يتمكن من زيارة عدد من المناطق خلال السنوات الخمس الماضية، وناشد الدول أن تستجيب لطلبات الدعوة التي وُجهت إليها.

٢٠ - وأوضح أن الهيئات المتخصصة، مثل مؤسسات الإحصاء الوطنية، تقوم بدور حيوي في جمع البيانات التفصيلية. ولكن جمع البيانات عن الأصل العرقي أو الفئات العرقية ممنوع في بعض البلدان. ويمكن في هذه الحالات جمع تلك البيانات من خلال وسائل أخرى، مثل الجامعات أو المعاهد البحثية المستقلة الداعمة لتلك الجهود. ومن المهم عدم الاقتصار على نوع وحيد من المؤسسات، لأن بيانات العلوم الاجتماعية لها طابع خلافي متأصل.

٢١ - **السيد بلاساي** (تايلند): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين وشدد على أهمية وجود إرادة سياسية تتسم بالإصرار والنشاط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لكي يتسنى التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب؛ وقال إنه ينبغي لفريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان أن يقوم بدوره في تعبئة الإرادة السياسية، وينبغي ملء أي شغور في ذلك الفريق بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٧ ليحافظ الفريق على فعاليته. وأعرب عن القلق الشديد الذي يساور مجموعة السبعة والسبعين والصين بسبب تنامي التحريض على الكراهية والتعصب، والتنميط الاجتماعي، واستغلال المهاجرين، وشدد من جديد على أهمية دور التعليم في معالجة هذه المسائل. وقال إن الحالة تقتضي التركيز على تصويب التصورات الخاطئة، وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، فضلا عن التوعية على الصعيد العالمي بمختلف الثقافات والأديان، لا سيما بين الشباب، خاصة وأن الترويج لخطابات العنصرية والتمييز العنصري يسلك طرقا جديدة.

٢٢ - وأوضح أن مجموعة السبعة والسبعين والصين تقدّر استمرار ما تقوم به الآليات القائمة من متابعة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي تلاحظ عدم تحقيق تقدم في وضع معايير تكميلية للاتفاقية. وقال إن تلك الآليات بحاجة إلى موارد كافية ومتواصلة، وأن المجموعة تدعم بالتالي إعادة تنشيط الصندوق الاستئماني لبرنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٢٣ - وأضاف يقول إن استمرار العنصرية والتمييز العنصري يعود إلى ما حدث في الماضي من غزو، واستعمار، ومحارق، واسترقاق، وغيرها من أشكال الاستعباد القسري التي أحدثت تفاوتا اجتماعيا واقتصاديا لا يزال يؤثر على المنحدرين من أصل أفريقي. وشدد على أنه من المهم أن تشمل جهود القضاء على العنصرية اجراءات مناسبة للانتصاف وجبر الضرر. ورحب باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين برفع الستار عن النصب التذكاري لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

٢٤ - **السيد نتواغي** (بوتسوانا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية وقال إن المجموعة تؤكد من جديد دعمها للتنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، بوصفه أشمل إطار عالمي عملي المنحى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضاف أن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز على الصعد الوطني والاقليمي والدولي فيما يتصل بالوفاء بالالتزامات المعقودة عملا بإعلان ديربان، وبالتدابير التشريعية والإدارية التدريجية التي تتخذها الحكومات.

٢٥ - الأثر الدائم الذي أحدثه الاستعمار والفصل العنصري والظلم السياسي الذي لحق بالأفارقة وبالمنحدرين من أصول أفريقية وبالآسيويين، تشدد على الحق في المساواة في التعليم للجميع الذي يسهم في تعزيز الإدماج، والتفاهم، واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان. ودعا الحكومات إلى تعزيز الحماية من العنصرية بكفالة وصول الجميع إلى وسائل

الانتصاف الكافية والفعالة في المحاكم الوطنية، والتمتع بالحق في الحصول على جبر الضرر عن أي تمييز تعرضوا له.

٢٦ - وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي الآن، وقد مرت على عقد مؤتمر ديربان خمسة عشرة سنة، أن يعقد مؤتمرا آخر لتقييم ما أُنجز إلى حد الآن ومناقشة كيفية تحسين تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل. وأفاد بأن المجموعة الأفريقية طلبت من الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بإعادة تنشيط الصندوق الاستئماني للأنشطة المرتبطة بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وقد ناشدت المجموعة الأفريقية المجتمع الدولي والأفراد أن يتبرعوا بسخاء لذلك الصندوق الاستئماني، وطلبت من الأمين العام اتخاذ مبادرات مناسبة لتشجيع تلك التبرعات.

٢٧ - وبيّن أن المجموعة الأفريقية تدرك أهمية المساهمة الإيجابية التي يمكن تقديمها في مكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من خلال ممارسة الحق في التعبير بحرية في وسائط الإعلام وعلى الإنترنت. غير أن القلق يساورها من إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات، بما فيها الإنترنت، لأغراض نشر العنصرية وإدامة أشكال الرق مثل استغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالأشخاص. وحثت المجموعة المجتمع الدولي على تقديم الدعم في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٢٨ - **السيد كورتوريل** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن التنمية المستدامة لا تكون ممكنة إلا إذا شملت الجميع، بصرف النظر عن الانتماء الإثني أو الأصل العرقي. وأضاف أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترفض جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز العنصري، ولا سيما ضد المهاجرين، مهما كان وضعهم من حيث الهجرة. وأن مجموعة الكاريبي ملتزمة باحترام العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بغية تمكينهم من ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأعرب من جديد عن دعم المجموعة لإنشاء محفل للمنحدرين من أصل أفريقي.

٢٩ - وقال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، من ضمن المنحدرين من أصل أفريقي، للأطفال والنساء والمسنين وذوي الإعاقات وضحايا التمييز الشديد أو المتعدد الجوانب. وأوضح أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعترف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات إيجابية تحد من أوجه التفاوت التي تؤثر على أولئك الأشخاص؛ وتعجل بإدماجهم اجتماعيا؛ وتضيّق الفجوة الموجودة في وصولهم إلى التعليم والعمالة؛ وتعزز وصولهم إلى العدالة. وحث المتكلم الجمعية العامة على عقد مؤتمر عالمي رابع لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب، في إطار العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأكد أن أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملتزمون بتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى فيما يتصل بتنفيذ برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

٣٠ - **السيدة بيكلز** (ترينيداد وتوباغو): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية وقالت إن السنة الثانية من العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي شهدت اعترافا متزايدا بمساهماتهم في مجتمعاتهم. ولكن الجماعة الكاريبية يساورها القلق بشأن ما تقوم به وسائط إعلام وبعض السياسيين من إضفاء الشرعية على العنصرية والتمييز العنصري، وبشأن عودة جماعات الكراهية والجماعات السياسية المتطرفة إلى الظهور وهي تستمد مصدر ازدهارها من خطابات العنصرية وكراهية الأجانب تحت قناع وطني أو قومي. ويتعين على الدول، مع احترامها لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، أن تنفذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وأن تكفل عدم تجذر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وعليها أن تراجع تشريعاتها وأن تكيّف سياساتها لتلبية احتياجات من يواجهون التمييز العنصري.

٣١ - وقالت إن الجماعة الكاريبية تلاحظ بأسف استقالة وانسحاب عضوين من فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، مؤخرا، وأنها تنوي التعاون مع جميع الدول الأعضاء لتوضيح فهم فريق الخبراء لولايته، ولإجراء تعيين أعضائه الجدد، ومصدر موارده الإضافية. وأعربت عن تشجيع الجماعة لفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي على مواصلة التعاون مع مجموعة واسعة من الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال الزيارات القطرية. وأكدت من جديد دعم الجماعة الكاريبية لإنشاء محفل للمنحدرين من أصل أفريقي يكون إطارا يعملون فيه وفق تدابير ترمي إلى وقف آثار الرق وتجارة الرقيق وعكس اتجاهها. وأعربت عن ترحيب الجماعة بالانتهاء من إقامة النصب التذكاري لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

٣٢ - وقالت إن الجماعة الكاريبية تعترف بأهمية إتاحة فوائد التنمية المستدامة للجميع. وإنه ينبغي بذل قصارى الجهد لكي تتلقى الأقليات الإثنية والعرقية الاهتمام الكافي في تصميم جميع برامج ومبادرات التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك تحقيق أهدافها. وأوضحت أن التصدي للتعصب والعنصرية عنصر لا يتجزأ من التخفيف من الفقر، وتحسين الصحة ونتائج التعليم، وإتاحة سبل الوصول إلى الإسكان والعمالة والعدل بشكل مستدام.

٣٣ - **السيدة واكر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد وهو البوسنة والهرسك، إلى جانب أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، وقالت إن الاتحاد الأوروبي يقوم منذ سنوات بوضع إطار قانوني متين للتصدي للعنصرية وكراهية الأجانب وجرائم الكراهية. ومن الأمثلة على ذلك، القرار الإطاري بشأن مكافحة أشكال ومظاهر معينة للعنصرية وكراهية الأجانب عن طريق القانون الجنائي، الذي يكفل مساءلة مقترفي تلك الجرائم. وهناك أيضا الأمر التوجيهي المتعلق بحقوق الضحايا، الذي يولي اهتماما خاصا لضحايا جرائم الكراهية ويمنحهم مجموعة واسعة من الحقوق، من بينها الوصول إلى العدالة، والتعويض وجبر الضرر، والحق في الحصول على المعلومات والحماية والدعم المناسبين.

٣٤ - وقالت إن سن التشريعات لا يكفي. فالتشريعات القائمة بحاجة إلى تطبيق فعلي، ويتعين على الحكومات والمجتمع المدني المشاركة في ذلك. وبيّنت أن الاتحاد الأوروبي ضاعف جهوده في هذا المجال، وهو يولي أهمية خاصة للفئات الضعيفة مثل طائفة الروما؛ وقد وضع الاستراتيجيات الوطنية لإدماج طائفة الروما تصديا للتمييز الذي يواجهه أفراد تلك الطائفة وبهدف اتخاذ تدابير لإشراكهم وإدماجهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، عقد فريق رفيع المستوى تابع للمفوضية الأوروبية ومعني بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب جلسته الأولى بهدف تحسين التنسيق بين مختلف منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي والوكالات الدولية في مجال التصدي لجرائم الكراهية وخطاب الكراهية. وعقد الفريق الرفيع المستوى أيضا مناقشات هادفة بشأن أشكال محددة من التعصب، وأجرى مناقشة مواضيعية عن مكافحة معاداة السامية ومعاداة المسلمين.

٣٥ - وأضافت تقول إن الاتحاد الأوروبي يركز على سبل معالجة انتشار خطاب الكراهية على الإنترنت مع الحفاظ في الوقت نفسه على احترام حرية التعبير. وقد أسفر حوار جرى بين المفوضية الأوروبية وكبريات شركات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وغوغل ومايكروسوفت، عن وضع مدونة سلوك في أيار/مايو ٢٠١٦ تضمنت التزامات بإزالة خطابات الكراهية المنشورة بشكل غير مشروع، وبتعزيز خطابات مضادة. وقدّم الاتحاد الأوروبي أيضا منحا لدعم مشاريع في الدول الأعضاء تتعلق بالتدريب، وبناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات، وتمكين ضحايا جرائم وخطابات الكراهية، وتعزيز التسامح والحوار والتفاهم.

٣٦ - وبيّنت أن الاتحاد الأوروبي يتصدى للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب، في تعاونه وعلاقاته الثنائية والمتعددة الأطراف، وأن أداته التمويلية، وهي الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، تقدم منحا إلى المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، تشجيعا على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وفي محافل الأمم المتحدة، يشدد الاتحاد الأوروبي على التنفيذ الوطني للالتزامات والتوصيات القائمة؛ وقد ناشد في ذلك الصدد الدول أن تفي بالتزاماتها الإبلاغية، وأن تستخدم اجراءات الإبلاغ المبسطة وتدعم التصديق العالمي على الاتفاقية.

٣٧ - وأضافت تقول إن الاتحاد الأوروبي تلقى بارتياح ملاحظات المقرر الخاص بشأن تبسيط عمليات الإبلاغ، وأن الاتحاد يدعو دائما إلى استخدام الوقت والموارد بفعالية في آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، وإلى الاشتراك بشكل استباقي في تطوير برنامج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأعربت عن أسفها لأن توافق الآراء الذي حصل بشأن إنشاء محفل للمنحدرين من أصل أفريقي لم يُنفذ حتى ذلك الوقت. وختمت المتكلمة قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة التركيز على تنفيذ الالتزامات القائمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وعلى استخدام الأدوات التي تتيحها آليات الأمم المتحدة وعملياتها استخداما فعالا.

٣٨ - **السيدة بروك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن جميع المسائل المتعلقة بأعمال اللجنة الثالثة تقريبا لها صلة باحترام حقوق الإنسان وكرامته، بما في ذلك قدرة الجميع على المشاركة الكاملة في المجتمع والاقتصاد، وعلى ممارسة حقوقهم ووصولهم إلى العدالة. ومثلما قال الرئيس أوباما حديثا، لا تزال العنصرية وكراهية الأجانب متفشية؛ فلا يوجد شخص بريء منهما تماما، ولا توجد مؤسسة محصنة منهما بالكامل. وحقوق الإنسان والحريات الأساسية مبادئ أساسية وعالمية بالنسبة لجميع الدول. ومكافحة العنصرية تعني رفض الكراهية، ونبذ العنف، ومراعاة إنسانية من يختلف عنا. وهي تعني أيضا ممارسة حرية الكلام والتعبير في التصدي لعبارات العنصرية وكراهية الأجانب وإدانتهما.

٣٩ - وأضافت أن حكومتها تبذل جهودا لتعزيز أفضل الممارسات في إنفاذ القانون والخفارة المجتمعية؛ وتعزيز التنوع في إنفاذ القانون، والمساواة في مكان العمل؛ وتشجيع المساواة الإثنية والعرقية في الإسكان والتعليم والرعاية الصحية؛ ونشر التسامح من خلال الرياضة. وقالت إن وزارة العدل بالولايات المتحدة فتحت عدة تحقيقات تتعلق بالحقوق المدنية في إدارات للشرطة يمكن أن تكون ارتكبت أعمالا حرَمت أشخاصا من حقوقهم. وقد حققت الولايات المتحدة بذلك تقدما في التصدي للتمييز العنصري، ولكن الكثير لا يزال ينتظر الإنجاز. وأوضحت أن حكومة بلدها تشجع على تضافر جهود جميع الدول في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب لا من خلال وضع السياسات الفعالة فقط، بل أيضا بتوافق الآراء، ومكافحة روح القنوط، وحشد الإرادة السياسية لتحقيق التغيير نحو الأفضل.

٤٠ - **السيد موسى** (مصر): قال إن وضع الأسس المعيارية لنظام حقوق الإنسان مهّد الطريق للنهوض بالحقوق والحريات الأساسية واحترامها على الصعيد الدولي. غير أن ذلك النظام أصبح تحت ضغط متزايد نتيجة عودة كراهية الأجانب والتعصب والعنصرية والتمييز إلى الظهور في عدة أنحاء من العالم. وأشار إلى أن الحركات والأحزاب المتشددة والمتطرفة تسعى إلى بناء أرضياتها السياسية على كراهية وإقصاء جماعات دينية أو عرقية أو اجتماعية أو غيرها، وأن اللاجئين يتعرضون أيضا لكراهية الأجانب، والاستغلال، والتمييز، فضلا عن التضييق على دخولهم، في انتهاك مباشر للقانون الدولي. وأعرب عن القلق الذي يساور وفده بسبب بث صور نمطية سلبية عن الأشخاص على أساس ديانتهم أو معتقدهم، وتزايد الكراهية الدينية، ومحاولات الخلط بين مكافحة الإرهاب وبين التمييز ضد أفراد أو جماعات على أساس العرق أو الديانة.

٤١ - ووصف الحرمان من الحقوق والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية بأنه يمثل تحديا أمام الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي. وقال إن الديمقراطية وسيادة القانون لا يقبلان التمييز والتعصب. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لمنع انتشار الأفكار العنصرية وكراهية الأجانب، بما في ذلك عن طريق وسائط الإعلام والتعليم، ومنع سوء استخدام التكنولوجيات، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، والإنترنت، في نشر خطابات التحريض والكراهية.

٤٢ - وأضاف أن الحق في تقرير المصير منصوص عليه في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وفي ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف هو مدعاة للأسى الشديد. فالفلسطينيون يعيشون منذ سنة ١٩٦٧ تحت احتلال دائم يحرمهم بشكل ممنهج من كرامتهم ومن حقوقهم الإنسانية، ويصادر أراضيهم ويهدم منازلهم. وفي نفس الوقت، تتواصل أنشطة الاستيطان بلا هوادة في محاولة لتغيير الواقع على الأرض، بالرغم من إدانات جميع الدول الأعضاء، بما فيها أكثر حلفاء إسرائيل دعما لها.

٤٣ - ودعا إلى ممارسة الضغط من أجل وضع حد للاحتلال. وبيّن أن محنة الشعب الفلسطيني هي نتيجة حتمية لاحتلال فلسطين من قبل إسرائيل، وأن تلك المحنة ستستمر ما دام الاحتلال متواصلا. ودعا الأمم المتحدة إلى كفالة تمتع الجميع، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، بالحق في تقرير المصير بشكل كامل وغير مشروط، وإلى الوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال. وقال إنه يجب ضمان السلام مع الاعتراف بحق كل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في العيش جنبا إلى جنب في سلام. وما ينبغي للسلام أن يعنى استمرار حرمان شعب عانى طويلا من حقه في تقرير المصير.

٤٤ - **السيدة ماكساكاتو - ديسيكو** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقالت إن سنة ٢٠١٦ شهدت مرور ١٥ سنة على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي يظل الوثيقة الختامية الوحيدة لمؤتمر رئيسي يضع تدابير وحلولا ترمي إلى القضاء على العنصرية وإلى التخفيف من آثار مظالم تاريخية. واعتبرت أن تنفيذ تلك الوثيقة مسألة ذات أهمية حيوية في القضاء على العنصرية. وقالت إن عودة مظاهر العنصرية والتمييز العنصري إلى الظهور في أماكن عديدة من العالم اليوم يتطلب أرادة سياسية من المجتمع الدولي للتصدي للتحديات في هذا المجال وإعادة تأكيد التزامه بتنفيذ الاتفاقية. وبإمكان الدول الأعضاء السعي أيضا إلى تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية وإزالة أي تحفظات عليها، وبالخصوص على المادة ٤ منها، لأن استمرار وجود التحفظات على الاتفاقية يتعارض مع الغرض الذي تهدف إلى تحقيقه.

٤٥ - وقالت إنه يجب، احتراما لروح الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، ملء الثغرات الفنية والإجرائية في القانون الدولي. وبيّنت أن هناك حاجة إلى معايير تكميلية تتناول، في جملة أمور، كراهية الأجانب، ومعاداة السامية، وكراهية الإسلام، والتحريض على الكراهية والتنميط العرقي، وترمي إلى كفالة أكبر قدر ممكن من الحماية ومن وسائل الانتصاف المناسبة للضحايا، وعدم إفلات المجرمين من العقاب.

٤٦ - وأعربت عن أسفها لأن سنة كاملة مرت على إطلاق عقد الأمم المتحدة للمنحدرين من أصل أفريقي ولم يتحقق الكثير من التقدم نحو أهداف ذلك العقد. ودعت إلى إنشاء محفل للمنحدرين من أصل أفريقي ليكون آلية استشارية للشتات الأفريقي ومنصة تسهم في إعمال حقوقهم في المساواة. كما دعت الدول إلى الانتقال من الجدل إلى الإنجاز في مكافحة العنصرية وآثارها الدائمة.

٤٧ - **السيد رويز بلانكو** (كولومبيا): قال إن دستور كولومبيا الذي اعتُمد في عام ١٩٩١ يعترف بأنها بلد متعدد الأعراق واللغات والثقافات. وأن ٣٠ مادة من مواده تشير إلى الجماعات العرقية وثقافاتها المختلفة. وشدد على أهمية المساواة في النصوص الرسمية وأيضا على أهمية المساواة المادية،

وتساوي الفرص، والعمل الإيجابي لفائدة المجموعات المحرومة. وقال إن الحكومة الكولومبية تكفل، بالتالي، الحق في المساواة بوصفه إطارا لمكافحة جميع أشكال التمييز. وذكّر بأن كولومبيا وقّعت في عام ٢٠١٤ على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، وعلى اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب.

٤٨ - وأكد التزام بلده بتعزيز تنفيذ عقد الأمم المتحدة للمنحدرين من أصل أفريقي، ووصفه بأنه فرصة لتضافر جهود الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل إحداث فارق خلال السنوات العشر القادمة من خلال خطة عمل ترمي إلى ضمان حقوق المنحدرين من أصل أفريقي. وقال إن القانون رقم ١٤٨٢ لعام ٢٠١١ يجرّم أعمال العنصرية أو التمييز العنصري والمضايقة بدوافع عنصرية أو دينية أو سياسية أو إيديولوجية أو إثنية أو ثقافية أو على أساس الأصل القومي. وأكد أن حكومته ملتزمة بالاعتراف بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وأنها ترفض كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز العنصري. وختم قائلا إن التنوع يُثري جميع المجتمعات ويسهم في التماسك الاجتماعي.

٤٩ - **السيدة توماس** (كوبا): قالت إن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب لا تزال موجودة في العديد من المناطق والبلدان، بأشكال مختلفة منها أشكال جديدة وأكثر تطورا من ذي قبل. ورأت أنه يتعين وضع حد لهذا التمييز من خلال تدابير فعالة تتناول جذور المشكلة. وبشكل محدد، يجب حظر قيام وكالات إنفاذ القانون بالتنميط العرقي والإثني؛ ويجب الاّ تبقى بدون عقاب عمليات القتل بدم بارد من طرف أفراد الشرطة، والهجوم على أشخاص بسبب أصلهم العرقي أو الإثني. ويجب على الدول وهيئات الأمم المتحدة أن تولي مزيدا من الاهتمام لتلك القضايا وأن تعزز الأنشطة التي تعطيها أولوية في أكثر البلدان تضررا.

٥٠ - واعتبرت عقد الأمم المتحدة للمنحدرين من أصل أفريقي فرصة تركز فيها جميع الدول على تحديات التمييز العنصري. وقالت إن حكومتها سوف تواصل دعمها للجهود الرامية إلى تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالعقد، وسوف تعطي أولوية للقضاء على جميع ما تبقى في البلد من ممارسات تمييزية. وسوف تواصل أيضا مكافحة العنصرية عبر الحدود من خلال مد يد التضامن الدولي إلى الناس بصرف النظر عن لون بشرتهم أو مركزهم الاجتماعي.

٥١ - وأشارت إلى أن بلدها سيعرض مشروع قرار يتعلق باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعت الوفود إلى دعم تلك المبادرة. وقالت إن إرهابيين، مثل لويس بوزودا كاريلس، الذي دبّر تفجير طائرة كوبية في الجو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، لا يزالون طلقاء و لم يمثلوا بعد أمام العدالة لمحاسبتهم على جرائمهم. وأنه يجب وضع حد لهذه الممارسات.

٥٢ - وقالت إن الهدف المتمثل في إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، وكفالة الحق في تقرير المصير والاحترام الكامل لسيادة الدول، لم يتحقق إلى حد الآن، وإن التوصل إلى حل دائم للنزاع في الشرق الأوسط يتطلب ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في بناء دولته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي بنفسه. وأعادت المتكلمة تأكيد تضامن حكومتها مع شعب بورتو ريكو ودعمها لحقه في تقرير مصيره.

٥٣ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): قال إن الدول الأعضاء، والهيئات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني تعتمد مقاربات متباعدة في تعاملها مع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، وأن عدم الاتساق الناتج عن ذلك يعوق الجهود الرامية إلى مكافحة تلك الظواهر. وأكد أهمية تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة في تحقيق تلك الغاية. ولاحظ أن العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب ازدادت انتشارا مؤخرا، بما في ذلك في سياق أزمة الهجرة في أوروبا، وأصبحت الشعارات العنصرية تُرفع بشكل مكشوف، وانتشرت الأفكار المتطرفة بدون عوائق تقريبا. وقال إن هناك دولا

تعتبر نفسها ديمقراطيات ناضجة وملتزمة بحقوق الإنسان لا تتخذ أي تدابير للتصدي لذلك، بدعوى احترامها لحرية التعبير التي تعتبرها مقدسة. وبيّن أنه يجب التمييز بوضوح بين المقاربة الخاطئة في الأساس التي تنتهجها تلك البلدان وبين التفسير التقليدي لحرية التعبير. ووصف فكرة أن المجتمعات الديمقراطية الناضجة تنبذ تلقائيا الأفكار العنصرية بأنها محض أمنية، قائلا إنه لا يوجد ما يبرر إعطاء الجماعات العنصرية والمتطرفة مزيدا من الحريات. ودعا إلى مقاضاة الأفراد والكيانات التي تروّج لتلك الآراء، وفقا للمادة ٤ من الاتفاقية، ودعا الدول التي أبدت تحفظات على تلك المادة إلى سحب تحفظاتها.

٥٤ - وأضاف يقول إن في قلب أوروبا تُنظم سنويا اجتماعات ومسيرات تكرّم أعضاء قوات الحماية المسلحة (Waffen SS) السابقين الذين تعاونوا مع النازيين وارتكبوا جرائم حرب ضد الإنسانية، وتعتبرهم أبطالا قوميين، وفي الوقت نفسه تتعرض المعالم التي أقيمت لمن أنقذوا أوروبا والعالم بأسره من النازية والفاشية للتدنيس. وقال إنه لا يمكن التسامح مع محاولات تزييف التاريخ بتبييض الشرور التي أدت في نهاية المطاف إلى إنشاء الأمم المتحدة، وأن تلك المحاولات تعطي مثالا سيئا للشباب. وفي الوقت الذي يحتفل به العالم بالذكرى السنوية السبعين لأحكام نورمبورغ، من المهم للغاية تعزيز نتيجة الانتصار في الحرب العالمية الثانية، على النحو الوارد في مبادئ نورمبورغ وميثاق الأمم المتحدة.

٥٥ - وشدد على أهمية تعزيز نظام الاتفاقية وأعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ وقال إن أي محاولات للحد من نطاق ولاية اللجنة، بما في ذلك في مجال تسوية المنازعات بين الدول الأطراف، هي محاولات غير مقبولة. ودعا إلى احترام أحكام الاتفاقية المتعلقة بخصائص اللجنة، بنفس درجة احترام أحكامها المتعلقة بحقوق الإنسان المحددة.

٥٦ - وقال إن حالة ما يسمى بـ ''غير المواطنين'' وتواصل التمييز ضد الأقليات القومية في لاتفيا وأستونيا أمر يبعث على القلق الشديد، إذ ليس من المقبول أن يُحرم قرابة ٣٣٠ ٠٠٠ شخص من حقوق الإنسان وحرياتهم الأساسية. وأشار إلى أن حكومتا البلدين المذكورين لا تزالان تدّعيان، في استهزاء ومغالطة، حدوث تقدم في الحد من عدد ''غير المواطنين''، في حين أن انخفاض عددهم يعود أساسا إلى أسباب طبيعية مثل الوفاة والهجرة.

٥٧ - **السيد سوبرال دوارتي** (البرازيل): قال إن زيادة عدد الهيئات المتخصصة الوطنية المكرسة للقضاء على العنصرية عمّق الوعي بالقضايا المتصلة بالعنصرية، وحشد لها الموارد، وعزز التغيرات التشريعية والاجتماعية إزاءها. وذكّر بأن البرازيل شهدت حوارا سياسيا كثيفا بين المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني أسفر عن إنشاء أمانة اتحادية تعنى بتعزيز السياسات المتعلقة بالمساواة بين الأعراق. وقد أضيف التاريخ الأفريقي - البرازيلي إلى المناهج الدراسية الإلزامية في المدارس الابتدائية والإعدادية، ووُسّع نطاق العمل الإيجابي في مجالي التعليم العالي والعمل في الخدمة المدنية. واستفاد أفراد من فئات مهمّشة أو يعيشون في ظروف هشة من الإنفاق الاجتماعي على برامج التحويل النقدي، ونُظم الرعاية الصحية الشاملة، وبرنامج الإسكان بتكاليف معقولة.

٥٨ - وأضاف يقول إنه لا يزال يوجد في البرازيل عجز تاريخي واجتماعي فيما يتعلق بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وهم يمثلون أغلبية بين الفقراء وأقلية بين الأغنياء ويتأثرون بشكل غير متناسب بالعنف الحضري. وفي الحالات التي يلتقي فيها تأثير نوع الجنس بالسن وبالأصل العرقي، تعاني هذه الفئات من الآثار المتراكمة التي تُحدثها أشكال الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، ولكن الجهود الرامية إلى تحقيق أكبر قدر من الإدماج الاجتماعي متواصلة. وبالفعل، ففي الأحداث الرياضية الرئيسية الأخيرة في البرازيل، بُذلت جهود لتعزيز التسامح ولمكافحة العنصرية، ودعا إلى تكثيف استخدام تلك الأحداث البارزة لتعزيز المساواة بين الأعراق.

٥٩ - وذكّر بأن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ اجتماعا بشأن المنحدرين من أصل أفريقي، وأكدت من جديد التزام

المنطقة الإقليمية بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وأعربت عن دعمها لإنشاء محفل للمنحدرين من أصل أفريقي، ولعقد مؤتمر دولي رابع لمناهضة العنصرية والفصل العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب. وفي سياق موجة كراهية الأجانب والتمييز والعنصرية التي ظهرت مؤخرا، وتنامي الجدل الانقسامي والتمييزي، لحق أكبر قدر من الضرر بالفئات الضعيفة، ولا سيما بالمنحدرين من أصل أفريقي واللاجئين وغيرهم من الأقليات. ولذلك كان إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين خطوة في الاتجاه الصحيح. وكان العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم نموذجا يُحتذى، ودعا المتكلم إلى بذل جهود مشتركة لكي يُكلل العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي بنجاح مماثل. وختم قائلا إنه بإمكان الأمم المتحدة أن تكثف أنشطتها في هذا المجال، وعلى المجتمع الدولي مجاراتها في ذلك.

٦٠ - **السيد رويت** (إسرائيل): قال إن تنوع الأعراق والديانات والثقافات والهوية الجنسانية والتوجه الجنسي جوانب لا ينبغي التسامح معها فقط، بل ينبغي الترحيب بها. وأضاف أن الشعب اليهودي عانى من العنصرية في شكل معاداة السامية آلاف السنين. وذكّر بأن الرئيس الإيراني ادعى في خطاب له أمام الجمعية العامة أن ”جماعات الضغط الصهيونية“ لوثّت كونغرس الولايات المتحدة وأجبرت أعلى مؤسسة قضائية في الولايات المتحدة على انتهاك القانون الدولي. وأضاف أن مشهد رئيس إيراني يعيد ادعاء وجود سيطرة يهودية على مؤسسات مالية وحكومات أجنبية ووسائط إعلام ليس أمرا جديدا. فمعاداة السامية هي بالفعل أكثر نظريات المؤامرة دواما ومرونة. وكثيرا ما يكون اليهود خائفين من كشف هويتهم خارج منازلهم ومجتمعاتهم المحلية. وبعد حوادث من نوع اغتيال أربعة أشخاص خارج المتحف اليهودي في بلجيكا، وفي سياق انتشار الكراهية عبر الإنترنت وفي الجامعات وحتى في قاعات مبنى الأمم المتحدة، أصبحت الحالة تقتضي التصدي لما أسماها أحد الأمناء العامين بأقدم كراهية على وجه الأرض.

٦١ - وأضاف يقول إن معاداة السامية لا تحتاج إلى منطق، وكل ما تحتاج له هو أعذار. فبعد أن كان اليهود محل كراهية بسبب دينهم أو عرقهم، أصبحوا الآن محل كراهية بسبب وطنهم. ومعاداة السامية ليست بسبب ما يفعله اليهود أو يقولون أو يعتقدون، أو بسبب ما تفعله دولة إسرائيل. ودعا المجتمع الدولي إلى الاتفاق على تعريف واضح لمعاداة السامية بحيث يمكن استخدام التكنولوجيا المتطورة في وضع حد للكراهية على الإنترنت مع الحفاظ على حرية الكلام والتعبير التي تحرص الديمقراطيات على صونها. ودعا الأمم المتحدة إلى قيادة الجهود الرامية إلى استئصال أقدم كراهية موجودة على وجه الأرض، بدون أعذار وبدون خوف. وأشار إلى أن بعض الجهات في الأمم المتحدة، ومنها إدارة الإعلام، متخوفة، مع الأسف، من مواجهة معاداة السامية وتعتبرها مسألة تطغى عليها الجوانب السياسية أو يمكن أن تثير حفيظة مجموعة من البلدان. وقال إن إسرائيل تدعو الأمم المتحدة إلى تعيين ممثل خاص معني بمكافحة معاداة السامية، وتدعو إدارة الإعلام إلى تنظيم ندوة تثقيفية حول هذه المسألة.

٦٢ - وأضاف يقول إن معاداة السامية، مثل جميع أشكال التعصب، لا تقف عند هدفها المقصود؛ فهي تبثّ الكراهية لتطال كل ما هو حولها، بما في ذلك اللاجئين، والمهاجرين، والملوّنين، والأقليات الدينية. وقال إن استحداث وسائل لمكافحة معاداة السامية ييسّر التصدي لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب؛ وإن التعصب الأعمى يمثل تعديا على القيم الأساسية للأمم المتحدة وينبغي رفضه. ويجب، في المقابل، احترام حقوق الإنسان ومد الجسور بين المجتمعات.

٦٣ - **المطران أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن اعتماد الاتفاقية يمثل معلما يعكس اقتناع المجتمع الدولي بأنه لا يمكن التسامح مع العنصرية، مهما كان شكلها. غير أن العالم يشهد حاليا وفي سياق النزوح والهجرة، خطر تآكل جانب كبير من التقدم المحرز في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وأشار إلى أن تقرير

المقرر الخاص أجمل المخاطرَ التي يمثلها انتشار الحركات والأحزاب السياسية المتطرفة على تهيئة مجتمعات شاملة للجميع، يسودها السلام والعدالة، من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين. وجاء في التقرير أن هناك زيادة ملحوظة في عدد حوادث العنصرية وكراهية الأجانب، بدواعٍ سياسية في كثير من الأحيان، نتيجة الخوف من الآخر، ولا سيما الخوف من المسؤولية المترتبة على العناية بالمهمشين والضعفاء.

٦٤ - وقدّرت مفوضية شؤون اللاجئين أن عدد الوفيات بين اللاجئين والمهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط سوف يبلغ مستويات قياسية في عام ٢٠١٦، بالرغم من انخفاض عدد من يختارون ذلك الطريق للهجرة. وأشار إلى أن الكرامة البشرية، بالنسبة لكل من المهاجرين والمقيمين، ليست أمرا قابلا للتفاوض أو مسألة تحددها القوانين الوطنية؛ وإلى أن حقوق الإنسان لكل فرد هي حقوق لها حرمة، وهي تمثل المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي أعيد التأكيد عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأشار المتكلم إلى أن البابا فرانسيس يرى أنه يجب النظر إلى المهاجرين لا على أساس وضعهم النظامي أو غير النظامي فقط، وإنما أيضا وقبل كل شيء بوصفهم أشخاصا لهم كرامة يجب صونها، ولهم قدرات يمكن أن تسهم في تقدم الجميع ورفاههم. وختم كلامه بدعوة الأسرة الإنسانية إلى أن تؤكد التزامها من جديد بمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري والتعصب، وأن تعتمد بصرامة جميع التدابير اللازمة للقضاء على تلك الظاهرة.

٦٥ - **السيدة سافيتري** (إندونيسيا): قالت إن إندونيسيا تدين بشدة جميع مظاهر التعصب الديني، والتحريض على العنف ضد الأشخاص أو الطوائف على أساس العرق أو الدين أو المعتقد. وأشارت إلى أن انتشار الحركات والجماعات والأحزاب السياسية المتطرفة في أنحاء العالم أدى إلى زيادة مروعة في عدد أعمال العنف بدافع عرقي وفي تنامي خطاب الكراهية. ودعت جميع البلدان إلى تشديد يقظتها في هذا الصدد وتكثيف جهودها للتصدي لهذه التحديات. وأضافت تقول إن تعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع التسامح واحترام التنوع سبل أساسية لمكافحة التمييز العنصري وما يتصل به من تعصب.

٦٦ - وبيّنت أن إندونيسيا تولي أهمية كبيرة لتنفيذ إعلان وخطة عمل ديربان، فضلا عن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل تنفيذا كاملا. ودعت الدول الأعضاء إلى الانتباه بشكل خاص إلى الدعوات إلى الكراهية العرقية أو الدينية على الصعيد الوطني التي يمكن أن تحرض على العنف، بما في ذلك الترويج في وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت للقيم العنصرية والتعصب. وقالت إنه ينبغي التصدي لهذه التحديات بشكل يُشرك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك وسائط الإعلام والمجتمع. وفي حين أن مسؤولية صياغة التشريعات التي تعكس الطابع المتعدد الثقافات للمجتمعات وتحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان هي مسؤولية تقع على عاتق الحكومات، فإن على كل فرد مسؤولية القيام بالدور الحيوي المتمثل في تعزيز ثقافة السلام والتسامح.

٦٧ - وقالت إن إندونيسيا تواصل تعزيز آلياتها الوطنية المعنية بحماية جميع المواطنين من التمييز العنصري، بما في ذلك من خلال تكليف لجنة حقوق الإنسان بتحديد الثغرات التي يمكن أن توجد في التزامات إندونيسيا بموجب الاتفاقية، والتحقيق في أي ادعاءات بأعمال تمييزية. وقد يسّرت الحكومة إنشاء محفل يدعو إلى الوئام بين أتباع مختلف الديانات ومناقشة أي مشاكل قد تؤثر عليهم والتشجيع على تسويتها. وأقامت أيضا شراكات مع حكومات أخرى لإجراء حوارات بين الأديان على الصعد الثنائي والإقليمي والأقاليمي.

٦٨ - وقالت إن إندونيسيا تدعم بقوة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. ورحبت بالخطوات التي اتخذها جميع أصحاب المصلحة في هذه القضية، وهي تتطلع إلى اتخاذ مزيد من التدابير للتعريف بتراث المنحدرين من أصل

أفريقي وثقافاتهم وإسهاماتهم، ولتعزيز احترام ذلك التراث وتلك الثقافات والاسهامات.

٦٩ - **السيد الحربي** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية عملت منذ تأسيسها على مساندة الشعوب المستعمرة لنيل استقلالها وحصولها على حقها في تقرير مصيرها. وأشار إلى أن القانون الدولي يمنع جميع أشكال الاستعمار وأنه لا يحق لأي دولة أن تحرم شعبا من حريته. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي وهو يرى بعض البلدان تستخدم القوة ضد دول أخرى أو ضد سكان مدنيين. وأضاف أنه لا يمكن القبول بسياسة القتل والتهجير والاعتقال التعسفي التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني الذي يحاول أن يمارس حقه القانوني في الدفاع عن نفسه وإخراج المحتل من أراضيه.

٧٠ - وذكّر بموقف بلده المتمثل في رفضه لجميع إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وفي العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على ذلك الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره. وقال إن المملكة العربية السعودية وقفت مع مسيرة السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقها في مدريد عام ١٩٩١، وساهمت في دفع المباحثات الثنائية بين الجانبين العربي والإسرائيلي إلى الأمام، وشاركت في العديد من المبادرات السلمية المتعددة الأطراف. وأضاف يقول إن بلده تقدم بمبادرة السلام العربية التي تضع الحل الشامل والعادل والتسوية الدائمة للنزاع العربي الإسرائيلي وتضمن الأمن والاستقرار لكل دول المنطقة، ودعت إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ولكن إسرائيل أصرّت على تجاهل تلك المبادرة وغيرها من المبادرات الدولية، وأمعنت في خيار العدوان وإرهاب الشعب الفلسطيني. وهي مستمرة، بذرائع باطلة وحجج واهية، في سياساتها الاستيطانية ورفض وضع حد لاحتلالها الأرض العربية، الأمر الذي فاقم من معاناة الشعب الفلسطيني.

٧١ - وأكد أن المملكة العربية السعودية سوف تواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تيسير عملية السلام، وأهاب بالمجتمع الدولي التحرك بسرعة وجدية لإيجاد تسوية نهائية لهذا الصراع الذي طال أمده. ورحّب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الذي أكد ان المجسد الأقصى هو من المقدسات الإسلامية الخالصة. وأعرب عن أمل المملكة العربية السعودية في أن تكون القضية الفلسطينية على رأس أولويات الأمين العام القادم للأمم المتحدة، ليتسنى طي صفحات لُطخت بدماء الأبرياء.

٧٢ - **السيد ناردي** (ليختنشتاين): قال إن ليختنشتاين تستكشف منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٩٠ نهجا ابتكارية لتنفيذ الحق في تنفيذ المصير. وأشار إلى أنه كثيرا ما يُعتبر أن ذلك الحق مرادفا للانفصال، وهو أمر يُحدث، حسب المرجح، مشاكل أكثر مما يقدّم حلولا. وترى ليختنشتاين أن هناك حاجة إلى حل متعدد المراحل يمتثل للقانون الدولي ويستتبع عدة أشكال من الإدارة الذاتية والحكم الذاتي؛ ويمكن لهذه المقاربة أن تتيح إمكانيات للتعايش السلمي بين الطوائف داخل الدولة الواحدة، بدون الحاجة إلى الانفصال أو إلى إنشاء دول منفصلة. وفي أعقاب مناقشة أولية أجرتها اللجنة بشأن تلك المبادرة، أُنشأ معهد ليختنشتاين لتقرير المصير في جامعة برينستون للتعريف بتلك الفكرة أكاديميا. ويرمي المعهد إلى تهيئة بيئة موضوعية وغير سياسية تناقش الأسباب الجذرية التي تدفع شعبا إلى السعي إلى مزيد من الاستقلالية والحكم الذاتي، وتخفف بالتالي من الاضطراب والعنف الذي غالبا ما ينتج عن ذلك.

٧٣ - وأوضح أن البعثة الدائمة لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة في نيويورك تتعاون مع المعهد تعاونا وثيقا. وقد دعت في آذار/مارس ٢٠١٦ فريق خبراء رفيع المستوى إلى المشاركة في ندوة عقدت في ليختنشتاين لمناقشة مبادئ تقرير المصير والسلامة الإقليمية والتوفيق بين هذين المبدأين

من خلال التطبيق الابتكاري للحق في تقرير المصير. واتفق المشتركون على أن الندوة يمكن أن تكون بداية لتجدد الجهود الرامية إلى تدارس مفهوم تقرير المصير وآثاره على السلم والأمن الأوروبي والدولي.

٧٤ - **السيدة كوبرادزي** (جورجيا): قالت إنه مرت ١٥ سنة على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، وإنه يتعين على الدول الأعضاء تجديد جهودها لتنفيذ أحكامه. وأشارت إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري نظرت في أيار/مايو ٢٠١٦ في التقرير الجامع للتقارير الدورية من السادس إلى الثامن لجورجيا. وأضافت تقول إن حكومتها تقر بأهمية النهج الشامل في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، وقد صاغت قانونا مناهضا للتمييز العنصري يكفل تمتع الجميع بحقوقهم. وتواصل الحكومة التشاور مع أصحاب المصلحة بغية إنشاء وحدات شرطة متخصصة تحقق في جرائم الكراهية، بما في ذلك الجرائم المقترفة بدافع عرقي.

٧٥ - وأعربت عن القلق الشديد الذي يساور حكومتها بسبب الانتهاكات المقترفة بدافع عرقي ضد الجورجيين المقيمين في المناطق الجورجية الواقعة تحت الاحتلال الروسي في أبخازيا وتاسخينفالي، والمحرومين من حقهم في حرية التنقل، والتعلم بلغتهم الأم، ومن الوصول إلى الرعاية الصحية. وأوضحت أن غياب آليات المراقبة الدولية يثير قلقا شديدا بشأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المناطق الجورجية المحتلة، وبشأن استمرار ممارسة احتجاز الأشخاص بشكل غير مشروع لاحتازهم ما يسمى بالحدود.

٧٦ - **السيد الحسيني** (العراق): قال إن العراق قدم تقريره الوطني الأولي إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري في عام ٢٠١٣، وأنه يعمل على تنفيذ جميع توصيات اللجنة ذات الصلة، وسوف يقدم تقريره الدوري الثاني وفقا للجدول الزمني المحدد.

٧٧ - وأشار إلى أن دستور العراق وتشريعاته تنص على المساواة بين أبناء الشعب العراقي ونبذ كافة أشكال التمييز والتحريض على الكراهية أو العنف على أساس الديانة، وأكد حق العراقيين في حرية التعبير والعقيدة، أفرادا وجماعات، وحقوقهم الثقافية، والمتعلقة بالملكية والعمل والتعليم. وقال إن العراقيين يتمتعون بالحق في إنشاء المؤسسات الدينية أو الخيرية أو الإنسانية، وبالحق في نشر وتوزيع المنشورات الدينية. وأكد أن بلده يبذل قصارى الجهد لرعاية الأماكن الدينية ودور العبادة في البلد، ويتم اتخاذ تدابير إضافية حيثما كانت هذه المقدسات عرضة للتدنيس أو التخريب. وقال إن العراق أنشأ ديوان الوقف المسيحي والأديان الأخرى كمؤسسة تقوم برعاية أتباع الديانات غير الاسلامية، وأن الدستور ينص على أن لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة.

٧٨ - وأضاف أن العراق وضع أيضا سياسات في مجال العدالة الاجتماعية ومكافحة التمييز العنصري في مؤسسات الدولة، كما تقوم مختلف الوزارات والمؤسسات بالإعلان عن الوظائف إعلانا رسميا. وتسعى الحكومة أيضا إلى إشراك جميع مكونات المجتمع العراقي في تولي المناصب الرفيعة وفق الخبرات والمؤهلات الفنية.

٧٩ - **السيد أوغورلوغلو** (تركيا): قال إن تركيا تطبّق مبدأ تمتع الجميع بحقوق الإنسان على قدم المساواة وبدون أي تمييز، على النحو المنصوص عليه في دستورها. وذكّر بأن بلده صدّق على الاتفاقية في عام ٢٠٠٢ وأدرج أحكامها في تشريعاته المحلية. وهو طرف في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، ويتعاون تعاونا وثيقا مع الآليات الخاصة المكلفة بمكافحة التعصب والتمييز. وعلى الصعيد الوطني، اتخذت تركيا تدابير تشريعية وإدارية في مجالي التعليم وإنفاذ القانون؛ وأنشأت عددا من الهيئات المخصصة لمكافحة التمييز العنصري؛ ووسّعت ولاية المعهد التركي لحقوق الإنسان والمساواة فأصبحت تشمل جهود مكافحة التمييز.

٨٠ - وقال إن الصراع المشترك ضد العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية وكراهية الإسلام أصبح أكثر أهمية

من أي وقت مضى، نظرا لتزايد حالات الهجمات ضد أفراد الطوائف الدينية والجماعات العرقية، والوصم والدعاية العنصرية في الممارسات السياسية. وأشار إلى أن أفراد الجاليات التركية، لا سيما في أوروبا، تضرروا مباشرة من تلك الاتجاهات. وأن موجات النزوح الأخيرة، سواء كانت بدافع اللجوء أو الهجرة، زادت من مخاطر العنصرية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام؛ وبيّن أن المهاجرين معرضون بشدة للمواقف العدائية والمضايقة والجرائم بدافع الكراهية. وحث المجتمع الدولي، وخاصة البلدان التي تستقبل اللاجئين، على مضاعفة جهودها لمنع تضرر المهاجرين من كراهية الإسلام وغيرها من أشكال التعصب والتمييز والاستبعاد.

٨١ - **السيد نيو شو سونغ** (ماليزيا): قال إن حكومته ترى أن السعي إلى إقامة الديمقراطية أمر أساسي في إعمال حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، بما فيها شعب فلسطين؛ وأنها أيدت دائما حل الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع كون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. وقال إن حكومته سوف تواصل الدعوة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وهي تدعم، في ذلك الصدد، جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد تسوية دائمة وشاملة وسلمية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

٨٢ - وأعرب عن قلق حكومته العميق لأن الحالة على الميدان تبتعد أكثر فأكثر من حل الدولتين بسبب توسع المستوطنات غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرار قصف قطاع غزة. وقد شاركت ماليزيا مؤخرا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، في عقد اجتماع بصيغة آريا تناول مسألة المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، قدّم فيها مختلف الخبراء تحليلات وقائعية عن توسّع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتوصل الاجتماع إلى نتيجة مدوّية هي أنه لا بد من وضع حد لتوسّع المستوطنات ولقمع الشعب الفلسطيني. وقال إن ماليزيا ملتزمة بإيجاد حل عادل وسلمي للنزاع. والسبيل الوحيد للمضي قدما هو كفالة تمتع الفلسطينيين بالحقوق الأساسية للكائن البشري، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير.

٨٣ - **السيدة تشاند** (فيجي): قالت إن حكومة بلدها بدأت في سنة ٢٠١٣ عملية إصلاح لإدراج عدد من المبادئ الأساسية في الدستور، منها المساواة في المواطنة، وعَلمانية الدولة، واستقلالية القضاء، والقضاء على التمييز، وإبطال الإنفاذ القانوني للتصويت العرقي. وبيّنت أن نُسخ الدستور السابقة لم تكن تتضمن أحكاما تحظر التمييز غير العادل لأسباب تتعلق بنوع الجنس أو الهوية الجنسانية والتعبير عنها أو الحمل أو الحالة الزواجية أو الثقافة أو الديانة أو الأصل الاجتماعي أو الضمير أو المركز الاجتماعي أو الصحي. وقالت إن أحد الأحكام التي تمنح جميع المواطنين الحق في وصفهم بالفيجيين، بدلا من أصلهم العرقي، أثارت زوبعة من التعليقات العنصرية.

٨٤ - وأضافت قائلة إن العنصرية في فيجي تتخفى في كثير من الأحيان وراء الادعاء بأن الهوية الثقافية لجماعة ما ينبغي أن تخدم قضية الوحدة الوطنية؛ وكثيرا ما تُقدّم تلك الادعاءات على أساس إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. غير أن أفراد الشعوب الأصلية في فيجي ليسوا أقليات مهمّشة، وإنما يمثلون ٦٠ في المائة من السكان. وحقوقهم في الأرض، والثروات المعدنية، ومصائد الأسماك، وتجدد الزراعات الطبيعي هي حقوق مكفولة في الدستور، ولهم ثقافة حية يفتخرون بها، وتمثيل جيد في البرلمان. وقالت إن حكومة بلدها تدرك وجوب مساندة حقوق الأقليات والفئات الضعيفة، وترى أن الحرمان ينبغي ألاّ يقاس بمقاييس عرقية وإنما بمقاييس القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والإسكان والغذاء والماء.

٨٥ - وأشارت إلى أن فيجي تسير في طريق تحقيق المساواة الفعلية وأنها تسعى بجد إلى تحديد العوائق التي تحول دون المساواة في الحصول على السلع والخدمات، والماء، والحق في التصويت، والعدالة، على أساس الاعتراف بأن الفقر والحرمان موجودان بين جميع الفئات الثقافية. غير أنه

من المؤلم ومن الصعب استئصال العنصرية التي تجذرت مؤسسيا في السياسات والعلاقات الوطنية السابقة، وكفالة إجراء التعيينات الحكومية على أساس الكفاءة وليس الانتماء العرقي. وتحقيقا لذلك الهدف، لا بد من إزالة العنصرية من أذهان المسؤولين والسياسيين وأعيان القبائل، وحتى موظفي الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٠.